

تطویر الخطاب الديني.. لماذا وكيف؟

یاسر جابر الجمال

مختارة:

أولاً: مفهوم تطوير الخطاب الديني.

ثانياً: بوعث تطوير الخطاب الديني أهداف تطوير الخطاب الديني لماذا تطوير الخطاب الديني؟ كيف يمكننا تطوير الخطاب الديني؟ الخاتمة والتوصيات التوصيات

تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة المطالبة بـ تطوير الخطاب الديني، وهذا أمر يحتاج إلى إيضاح، وتفسير مؤسس على تدقيق معرفي في تحديد المصطلحات ورسم الأهداف والآلات؛ حتى تتضح الرؤية في هذا الأمر. لم يكن جديداً على الأسماع تناول هذه القضية أو اهتمام النقاش حولها، فما كتب وقيل وسيقال حولها كثير... وهذا لا يقلل من أي جهد تناول هذا الأمر.

بداية كان هذا مهاد معرفي يرسم لنا خريطة بسيطة لتناول تلك القضية، فهي رغم تشعبها إلا أنه يمكن حسم الأمر فيها بصورة موضوعية ودقيقة؛ فالقضية لا تتعلق بتطوير الخطاب الديني فحسب، وإنما تتد بصورة مباشرة إلى أعماق التراث الذي هو ثمرة جهود علمائنا الأجلاء.

إن علماء الإسلام قد خلفو لنا تراثاً علمياً ضخماً، متعدد المناحي، وما يزال معظم هذا التراث مخطوطاً لم ير النور، ولم يتعرف عليه الباحثون، رغم ما فيه من المعانى الدقيقة والأفكار العميقية التي تخدم واقعنا المعاصر وتثير السبل لأمتنا في مجالات الفكر والتشريع والثقافة، يقدر بعض الخبراء ما بقي مخطوطاً من تراث علماء الإسلام بما يربو على ثلاثة ملايين عنوان، تقع في زوايا المكتبات، وظلام الصناديق والأقبية، حتى إن بعضها لم يُفهرس فهرسة دقيقة فضلاً عن النشر، فكان من المهم في هذه المرحلة أن تتجه الجهود لتقديم هذا التراث واستجلاء ما ينفع الناس منه في عصرنا، ثم العمل على تحقيقه ونشره”.(1)

الأهمية البحثية: إن تراث أي أمة هو عنوان أصالتها ومجده حضارتها، وهو بالضرورة يرسم صورة المستقبل، لهذا فإن قضية التطوير التي نحن بصددها ليست جديدة في طرحها أو تناولها، فقد تناقلها علماء الأمة منذ فترات عديدة خصيصاً في العصر الحديث، تحت مسميات مختلفة كالتجديد والإصلاح، أمثال: ”جمال الدين الأفغاني“ و ”محمد عبده“ و ”محمد رشيد رضا“، وغيرهم كثيرين... كل هؤلاء العلماء لهم جهودهم ومناهجهم المتنوعة في هذا الصدد الذي يحتاج إلى بسط بصورة كبيرة في أماكن أخرى، ليس هذا محلها.

المدارك البحثية: إن الذي نريد بحثه والوقوف عليه في هذه الورقة هي قضية ”تطوير الخطاب الديني“، ليس قضية التجديد بصورة مطلقة، وقبل ذلك فإن ضبط المصطلحات يحدد لنا الهدف الذي نريد

الوصول إليه، فثمة فارق بين تجديد الدين وتحديد الخطاب الديني، كذلك بين تطوير الدين وتطوير الخطاب الديني؛ فال الأولى تعني التدخل في النصوص التي لا يجوز التدخل في متنها (القرآن – السنة النبوية الصحيحة)، أما الثانية فتعني النقاش والتحاور حول مفهومات تلك النصوص، وهذا محل الشاهد في القضية.

الإشكالية البحثية: إن السؤال المطروح في هذه الورقة والذي ينهض النقاش حوله، هو ضبط مسألة المقصود بـ ”تطوير الخطاب الديني“، وكيفية تحقيق ذلك.. وهذا لا يكون إلا بتحرير المصطلحات ورسم صورة واضحة حول هذه القضية ومنطلقاتها، وكيف يتم التأسيس لها، حتى لا يحدث خلط أو تداخل بين الأمور.

منهج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الظاهرة وتعقبها طبق رؤية تتعلق بكيفية الاستدلال وفق المنهج الذي رسمه القرآن والسنة النبوية في تأسيس المسائل والأحكام، خصوصاً المسائل المتعلقة بالتطوير والتجديد.

تقسيم البحث أولاً: مفهوم تطوير الخطاب الديني ثانياً: بواعث تطوير الخطاب الديني لماذا تطوير الخطاب الديني؟ أهداف تطوير الخطاب الديني كيف يمكننا تطوير الخطاب الديني؟ الخاتمة والتوصيات المصادر والمراجع الفهرس أولاً: مفهوم تطوير الخطاب الديني يقول ابن فارس: ”الطاء والواو والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الامتداد في شيء من مكان أو زمان، من ذلك طوار الدار هو الذي يمتد معها من فنائها، لذلك يقال عدا طوره، أي جاز الحد الذي هو له من داره. ثم استعير ذلك في كل شيء يتعدي. والتطور: جبل، فيجوز أن يكون اسمًا علمًا موضوعًا، ويجوز أن يكون سمي بذلك لما فيه من

امتداد طولاً وعرضًا. ومن الباب قوله: فعل ذلك طوراً بعد طور، فهذا هو الذي ذكرناه من الزمان، كأنه فعله مدة بعد مدة. وقولهم للوحشى من الطير وغيرها: طوري وطوراني، فهو من هذا، كأنه توحش فعدا الطور، أي تباعد عن حد الأنبياء⁽²⁾. هكذا يرصد لنا ابن فارس الدلالة اللغوية للجذر اللغوي طور، وأنها تعنى الأُمتداد، وهو بهذا يؤكد لنا إن قضية التطوير يحتاجها كل عصر بما يناسبه، ويتوافق مع المقتضيات التي يفرزها الواقع، وفي هذا فإن "قيمة العالم تتجلّى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح واستحضاره إليها عند الحاجة"⁽³⁾، كما نؤسس ونقول الآن في قضية تطور الخطاب الديني. ويرى أستاذنا "أحمد مختار عمر" أن التطوير هو التغيير من حال إلى حال أفضل، وهذا يتوافق مع حالة الدين والعقل، ف"طور يطور، تطويراً، فهو مطور، والمفهوم متطور، طور المصنوع: عدله وحسنه، ونقله من حال إلى حال أفضل" طور أسلحته- طور الوزير المستشفى- سعت الدولة بجهود مكثفة لتطوير التعليم⁽³⁾ هذه حقيقة مؤكدة بالنصوص الشرعية والبراهين العلائقية، فالإسلام نصوصه مطورة ذاتياً وهذا من ديناميكته الحالدة، والعقل دائمًا يتطلع إلى الأفضل، وهذا أساس عملية التطوير التي ننشدها، وهذا يستطيع إدراكه نبياء الناس، والمحققين من العلماء والمجدون، "وقد ألمح" عبد القاهر الجرجاني "إلى ضرورة أن يتسم طالب التحقيق بإمعان النظر وتقسي الشواهد وعدم الاقتصار على أمثلة تذكر ونظائر تعد"⁽⁴⁾ فحقيقة التطوير ليست مجرد سياق نصوص وواقع تدل على أن الإسلام متتطور، وإنما عملية قراءة للنصوص وكيفية الاستشهاد بها، وهذا يعني "إعادة إنتاج للنص المستشهد به"⁽⁵⁾، بمعنى أن الاستشهاد يصبح تناصياً حين يعمد المؤلف إلى تضمين أجناس شاهدة في حقول معرفية متنوعة يبيتها في ثنايا مؤلفه، هذه الشواهد إما مؤسسة لمضامين قديمة فهي عبارة عن إثباتات، وإنما مؤسسة لأخرى جديدة سواءً استخلصها المؤلف بتأويل أو قراءة إبداعية مستكشفة ومستنبطه من خلال تأمل الشواهد، أو استخراجها المتلقي فهي بين الإثبات والتمثيل⁽⁵⁾. هكذا يمكننا القول إن تطوير الخطاب الديني هو الانتقال به من حالة كانت مناسبة لمرحلة معينة أو حقبة معينة إلى حالة أخرى تناسب المرحلة الآتية أو الحالية، هذا لا يقدح في التأويل أو التفسير القديم للنص، إنما هذا التفسير والتأويل كان مناسباً لمعطيات تلك الفترة، والواقع يتغير، والفتوى تتغير بتغير الواقع، ويكون هناك حسن

لأنزال تلك الفتوى على الواقع الجديد. هذا أمر.. الأمر الآخر أن الكلام لا يتناول قضايا المعتقدات الراخسة والثابتة أو الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة، وإنما نحن نتحرك في المساحة المسموح بها شرعاً، مساحة الاجتهاد، مسائل الفروع جلها اجتهاد، كذلك بعض قضايا الاعتقاد يتطرق إليها الاجتهاد. إذا أردنا أن نرفض الاشتباك بين تطوير الخطاب الديني وغيره من المصطلحات كالتجديد، نجد أن ” التجديد: إرجاع الشيء إلى الحالة الأولى التي كان عليها قبل أن يصبح قديماً، وكلمة تحديد مأخوذة من الفعل تحدد، يقال تحدد أي صار جديداً ”(6) إن ابن منظور ألمح إلى معنى في غاية الأهمية والدقة عندما قال إن ” التجديد إرجاع الشيء إلى الحالة الأولى التي كان عليها قبل أن يصبح قديماً ”(7) فهذا المعنى مأخوذ مباشرة من معانٍ شرعية وبالتحديد: ” لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولاً ”(8)، فهذا كلام منسوب للإمام مالك - رحمه الله -، والتجديد هنا هو: إرجاع الخطاب الديني للحالة التي كان عليها في حالة قوته، وهذه الحالة هي القرون الأولى أي حالة القوة والريادة والسيادة، ” هذا العنوان جملة-لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولاً- إن لم تكن من كلام النبوة فإن عليها مسحة من النبوة، ولحة من روحها، وومضة من إشراقها. والأمة المشار إليها في هذه الجملة أمة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، وصلاح أول هذه الأمة شيء ضربت به الأمثال، وقدمت عليه البراهين، وقام غائبه مقام العيان، وخلدته بطون التاريخ، واعترف به الموافق والمخالف، ولهج به الراضي والساخط، وسجلته الأرض والسماء؛ فلو نطقت به الأرض لأخبرت أنها لم تشهد منذ دحدحها الله أمة أقوم على الحق وأهدي به من أول هذه الأمة، ولم تشهد منذ دحدحها مجموعة من بني آدم اتحدت سرائرها وظواهرها على الخير مثل أول هذه الأمة، ولم تشهد منذ دحدحها الله قوماً بدؤوا في إقامة قانون العدل بأنفسهم، وفي إقامة شرعة الإحسان بغيرهم مثل أول هذه الأمة، ولم تشهد منذ أنزل الله إليها آدم وعمرها بذريتها مثالاً صحيحاً للإنسانية الكاملة حتى شهدت في أول هذه الأمة، ولم تشهد أمة وحدت الله فاتحدت قواها على الخير قبل هذه الطبقة الأولى من هذه الأمة ”(9) كما توجد إلتفاتة أخرى جميلة في كلام ابن منظور - رحمه الله -، فهو دائمًا يؤسس معانٍ لغوية على نصوص شرعية من القرآن والسنة النبوية، وهذا مطرد في كتابه لسان العرب. يقول أستاذنا ” أحمد مختار عمر ” جدد يجدد، تجدیداً، فهو مجدد،

والمفعول مجدد (للمتعددي)، جدد الأديب: (دب) جاء بالجديد وأبدع وابتكر ...، جدد الشيء: صيره جديدا حديثا ”جدد هواء الغرفة/ أثاث بيته، جددت الحكومة قطاع السكك الحديدية، جدد أسلوبه الروائي ”جدد أحزانه: أثار شجونه. • جددوا انتخاب الرئيس: أعادوه، جدد الشرب: استأنفه، خاطبته مجددا في القضية: مرة أخرى.“ (10) إن تقضي هذه الدلالة ”المعجمية يمنح الكلمة حضورها في نظام اللغة العربية، فهي م Hussن تعددٍ في معانيها واستعمالاتها وإن بدا الأصل واحدا، والوقوف عليها متأسس على معرفة قبلية بحملة المفردة اصطلاحيا“ (11) أما الخطاب، فيقول ابن فارس: ”الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، يقال خاطبها يخاطبه خطابا، والخطبة من ذلك. وفي النكاح الطلب أن يزوج، قال الله تعالى: (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) [البقرة: 235]. والخطبة: الكلام المخطوب به. ويقال اختطب القوم فلانا، إذا دعوه إلى تزوج صاحبهم. والخطب: الأمر يقع؛ وسي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة. (12) وعلى ذلك أسس علماء الشريعة التعريف الاصطلاحي الخاص بتجديد الخطاب الديني، ومن ذلك يقول الإمام ”السيوطى“: ”إن المراد بتجديد الدين، تحديد هدایته وبيان حقيقته وأحقیته ونفي ما يعرض لأهله من البدع والغلو فيه، أو الفتور في إقامته، ومراعاة مصالح الخلق وسنن الاجتماع وال عمران في شريعته.“ (13) وعرفه العلجمي بقوله ”معنى التجديد: إحياء ما اندرس من العمل من الكتاب والسنّة والأمر بمقتضاهما“ (14) هكذا نجد أن الخطاب في أساسه قائم على المحاورة، وتحاذب طرفى الكلام بين فريقين أو طرفين، ومن ذلك فإن تحديد أو تطوير الخطاب الديني ناتج عن ”نزع نحو الخلق والإبداع، غايتها الإitan بأشكال جديدة، تختلف عن الأشكال القديمة، غير أن هذا الخلق والإبداع لا يمكن أن ينطلق من فراغ؛ لأن التجديد لا يعني الابتكار الخالص أو التغيير الشامل، ولعلنا نخطئ كل الخطأ إذا فهمنا التجديد على هذا النحو الذي يغيب فيه التفاعل بين الماضي والحاضر، فالتجديد إنما هو بناء يستند إلى أعمال تراثية سابقة تشكل له الأرضية التي يتکئ عليها انطلاقا من أن ”القديم يسبق الجديد... والتراث هو الوسيلة والتجديد هو الغاية“؛ فالتجديد ليس بالثورة المدamaة التي تنقطع معها أوائع التواصل بين الماضي والحاضر، إنما هو بناء واستمرارية يجمع بين الأصالة والجدة من خلال ما يضفيه [المجدد] من الإبداع والابتكار على أصول

قديمة، بهدف التغيير والمواهمة مع المعطيات الحياتية الجديدة”⁽¹⁵⁾ وفي الأمور الشرعية يكون واقعاً على الشكل وليس المضمون فالمضمون ثابت منذبعثة النبي – صلى الله عليه وسلم –، بخلاف الأعمال والنصوص الإبداعية التي من إنتاج البشر فإن التجديد والتطوير فيها يقع على الشكل والمضمون طبقاً لاختلاف العصور والسياقات الاجتماعية والثقافية والأنساق المعرفية. ثانياً: بواحد تطوير الخطاب الديني إن بواحد تطوير الخطاب الديني ضرورية وملحة، ومدعومة بنصوص شرعية صحيحة وثابتة كما جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: ”إِنَّ اللَّهَ يَعِثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ سَنَةٍ مَّنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا“⁽¹⁶⁾ قال المناوي: ””يُجدد لها دينها: أي بين السنة من البدعة، ويكثر العلم وينصر أهله، ويكسر أهل البدعة وينهض لهم“⁽¹⁷⁾ إن قضية تطوير الخطاب الديني وفق رؤية الأمة نحن في حاجة ماسة إليها؛ كي نستطيع التفاعل مع التحديات من حولنا، والتجاوب مع العالم المحيط بنا، وإلا فنحن كمن بيده جوهرة ثمينة ؛ لكنه يدسرها في التراب بدلاً من أن يقتني لها أفضل الأماكن ليعرضها فيه، هذا مثل الخطاب الديني يحتاج منا إلى جهد كبير حتى يمكن مواكبة العصر الذي نعيش فيه. بواحد هذا التطوير قائمة وملحة من حولنا في كافة المجالات الشرعية وغير الشرعية، فليس معنى التطوير الانخلاع من الجذور، فالشجرة تحدد أوراقها لا تخلي جذورها، وهذا إيدان بريع جديد لها. كما يمكن القول بأن التطوير يقتضي قراءة النصوص في ضوء الواقع، وهذا يحتاج إلى دراسة حقيقة حول الواقع بعيداً عن كافة التحيزات أو القراءات المزيفة وغير الموضوعية، وثم فإن هذا يمكننا من إنتاج معرفة جديدة. كذلك فإن التطور والتجديد هو صيورة الحياة، والماء الراكد لا يمكن أن يظل صالحًا في كافة الأحوال والأوقات، وبالتالي فإن جريان ماء جديدة في نهر الأمة المعرفي غاية لابد منها حتى تستطيع إنتاج واقع جديد يتناسب ورسالتها الحضارية، وهذا الذي نريده وندعوا إليه. أهداف تطوير الخطاب الديني لكل قضية من قضايا الأمة أهداف قامت هذه القضية من أجلها، ولعل في هذه النقطة تحدى الإشارة إلى ضرورة وأهمية الفصل بين تحديد الخطاب الديني وتطويره وفق رؤية الأمة وبين تطوير الخطاب الديني وفق رؤية عدوها. إذا استطعنا ضبط هذه المسافة، فإننا نستطيع أن نتقدم خطوات في هذا الصدد، فمن الخطأ عدم ضبط المسافة بين الأراء، ولكن تتصح هذه الرؤية فإن الواقع من حولنا يعج بالقضايا الجديدة، والإسلام لابد

أن يكون له موقف محدد وواضح منها؛ حتى يكون مسائراً للعصر الذي تعيشه البشرية. إن الهدف الحقيقي لتطوير الخطاب الديني هو إعادة الاعتبار للمفاهيم والمصطلحات بحيث تكون دالة بصورة مباشرة على مضمونها، وهذا بدوره يدفعنا إلى انجاز ما يمكن النقاش حوله في تلك القضية.

لماذا تطوير الخطاب الديني؟ لأن الإسلام من طبيعته التجديد، فهو دين ديناميكي يجدد نفسه من وقت لآخر طبقاً للنصوص التي تجري فيها روح البقاء والخلود، فهي كالأرض التي إذا أصابها المطر أثبتت من كل زوج كريم، فكثيراً ما يقارن القرآن الكريم بين حياة الأرض بعد نزول المطر عليها وبين حياة القلوب، هذا على امتداد القرآن الكريم ، فهذه أول نقطة في إجابة هذا السؤال الكبير، فتطوير الخطاب الديني يعني إحياء القلوب من جديد. قال تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاسِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمْحِيَ الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [فصلت:39]. وقال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْعِيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ) [الشورى:28]

الأمر الثاني .. نحن بحاجة إلى التطوير الذاتي الذي يرقى بنا إلى كيفية التعامل مع النصوص، ومن ثم القدرة على قراءتها بمعايرة، تخدم الأمة وتساعدها، وهذا لن يكون إلا من لدنه الأهلية والرسالية حول هذه الأمة، حتى يستطيع الوقوف على حقيقة القضايا ومن ثم يعالجها بالصورة الصحيحة، فهو كالطبيب الذي يخص الدواء الصحيح للمريض، فليست كل الأدوية صالحة لكل المرضى، وإنما لكل إنسان حالته، وتوصيفه الخاص، وهذا بالنسبة للشريعة والواقع كذلك. ومن ذلك يمكن القول "طرح التجديد كآلية ذاتية عبر التاريخ الإسلامي باعتباره استجابة لمجموعة من الإشكاليات التي يفرضها الواقع بمشكلاته وبقضايا وتعقيداته المشابكة، وعلى هذا كان التجديد يطرح دائماً، بوصفه محاولة طموحة تسعى للإجابة عن هذه الإشكاليات، كنوع من المواجهة والقدرة على التجديد الذي يعني فتح باب الإبداع... . . . ويخلقها العقيل الذي يموج بالأسئلة، يمكن القول: إن التجديد يبعث في الذهن تصورات وحلول لقضايا

ومشكلات من أجل تحقيق الأفضل، لذلك نجد أن منتجي الأفكار الجديدة هم قادة العالم والتفكير الموضوعي عبارة عن عمليات ذهنية⁽¹⁸⁾ كيف يمكننا تطوير الخطاب الديني؟ تطوير الخطاب الديني لا يتوقف على مجرد الشعارات والكتابات فقط؛ وإنما يتجاوز ذلك إلى ما هو أعمق، فلا بد أن يستقر لدينا التفرقة بين الثابت والمتغير، فالخلاف ليس هو ثبوت النص من عدمه، إنما الخلاف حول تفسير النص وتأويله، ولذلك “هناك فارق بين تغيير المضمون وبين تغيير الشكل، ونقصد بهذا أن يبقى المضمون ثابتاً، والعرض متغيراً في كل عصر بما يناسبه”⁽¹⁹⁾ فنحن ليس لدينا إشكالية مع النصوص الثابتة قطعياً ودلالياً، كالغرب الذي لديه ”إشكالية تعارض بين العقل والدين- المنقول والمعقول-؛ لأن الدين عندهم محرف، أما نحن فقوانين الشرع لا تختلف مع قواعد العقل، فهما متفقان تماماً ولا تعارض بينهما أبداً”⁽²⁰⁾ لذلك فإن ”القوانين العقلية تساوي قطعياً الثبوت قطعياً الدلالة؛ ولذلك معقولية العقل أو النقل غير دقيقة، فالعقل يسجد أمام القوانين الشرعية النقلية”⁽²¹⁾

فالقرآن الكريم قطعى الثبوت، وإجماع الأمة على ذلك متواتر لا خلاف فيه، ومنه قطعى الدلالة وظني الدلالة، والسنة النبوية منها قطعى الثبوت، ومنها ظني الثبوت، ومنها قطعى الدلالة وظني الدلالة، فإذا استطاع المرء ضبط هذه المساحة بصورة دقيقة، فإنه يستطيع بكل بسهولة ضبط بوصلة التجديد والتطوير الحقيقى وهذا بخلاف التبديل أو إلغاء النصوص وتعطيلها. كذلك فإن ضبط مسافة الثابت والمتغير من القضايا الأساسية التي يمكن في ضوءها التفرقة بين تحديد وتطوير الخطاب الديني، وبين التبديل أو إلغاء النصوص. فالثوابت: “هي الأصول الثابتة والقواعد الحاكمة التي توجه مسيرة الأمة إلى السعادة والفلح، وتوحد الأمة اعتقاداً وقيماً، وتطرد الحيرة من العقل البشري، وتضبط السلوك والتصورات، وهي ليست مجال مساومة ولا مراجعة، ولا تحتمل تبديلاً ولا تغييرًا”⁽²²⁾ المتغيرات: “هي الأحكام الاجتهادية التي يمكن أن يعتريها التغيير والتبديل والتأويل، تبعاً للتغيير رأي المحتهد واجتهاده، والعدول عنه إلى قول آخر لارتباط الحكم الاجتهادي بالعرف أو مصلحة أو علة ونحوها؛ فإن الشارع قد راعى في كل حادثة

الأعراف والمصالح والمقاصد والأحوال المحيطة وأوصاف المكلفين وحاجاتهم؛ لأن الشريعة جاءت هدایة البشر، والمجتمع البشري متتطور، والحوادث والواقع متتجددة، والظروف المختلفة تقتضي تغير الأحكام الجزئية.

فالثوابت مع المتغيرات دليل على سعة الشريعة واستمراريتها، وبذوتها نقع في المخرج والمشقة، وقد نستدرج إلى الانحراف، والله تعالى جعل في الإسلام ثوابت تضمن الاستمرارية، ومتغيراتٍ تكفل له الصلاحية والملاءمة لكل الظروف والأزمان والأماكن، فالثوابت مع المتغيرات استمرار بلا جمود، وبتحديد دون تحريف، وأصالة دون تفريط، ولا غنى لأحدهما عن الآخر للحفاظ على المجتمع المسلم وحيويته وتقدمه وازدهاره⁽²³⁾ إننا بضبط هاتين القضيتين – قطعي الثبوت وظني الثبوت – قطعي الدلالة وظني الدلالة – الثابت والمتغير – فإننا نحدد المساحة التي تتحرك فيها أو نحاول تطويرها، فالإسلام بخلاف الغرب ليس لديه مشكلة مع الدين، والغرب لديه خلاف بين المنقول والمعقول، ومن ثم نشأت لديه فكرة العلمانية، وهي تعني تعطيل سلطان الدين، أما الإسلام ليس لديه مشكلة مع العقل أو العلم في حالة اعتبار أن العلمانية تعني العلم كما يقولون، هذه هي الإشكالية الأولى..

الإشكالية الثانية.. هي أن بعض أعداء الإسلام نقلوا إلينا هذه المسألة بغض النظر عن الدين موافق أم غير موافق، وهذا غير صحيح؛ فالإسلام لا يعارض مع العلم أو العقل كما هو الحال لدى الغرب، وهذا محل النزاع في القضية.

وتأسيسًا على ذلك فإن مساحة التطوير والتجديد عندنا محددة بإطار معين وقراءة تحمل ضوابط معرفية بحيث تنهض على أسس شرعية ومنهجية وفق رؤية الأمة ودينها. وبذلك فإن النقاش يدور حول تفسير

وتأويل النصوص وفق رؤية جديدة تتناسب والعصر الذي تعيشه الأمة، وهذه مسألة محمودة ومرغب فيها، لكن بشرط أن تكون هذه القراءة وفق منهج الإسلام ولا تخرج عن ضوابطه التي حددتها العلماء المجتهدون في كافة العصور.

نحن لدينا تراث عظيم وعميق يمكن للأمة أن تنهض عليه ومن خلاله، إذا استطاعت أن تقف على المنهاد المعرفي الحقيقى الذى أسسه علماء الأمة القدماء في كافة المجالات، وبذلك فلا يمكن اهداره بحال من الأحوال، لكن يحتاج إلى قراءة واعية تساهم في ترقية الأمة ونحوها من جديد. هذه القراءة لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا كانت وفق مناهج رصينة، واضحة ومحددة تبعاً لأليات صحيحة في إنتاج وتلقي المعرفة. هذا المنهج وضعه النبي - صلى الله عليه وسلم -، وبين أصوله عندما قال - صلى الله عليه وسلم -: ”عَلَيْكُمْ بِسُنْتِي وَسُنْنَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاحِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدُعْةٍ، وَكُلَّ بِدُعْةٍ ضَلَالَةٌ“ (24) قوله - صلى الله عليه وسلم -: ”خَيْرُ النَّاسِ قَرِينٌ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمْبَنِيهِ، وَيَبْنِيهِ شَهَادَتَهِ“ (25)

فهذه ثلاثة نصوص متواتية تحدد لنا طبيعة المنهج في الاستدلال وفهم النصوص، أنسست لها السنة النبوية الشريفة من خلال سياق محدد لمسار الأمة في الفهم والتعامل مع النصوص الشرعية؛ حيث إن فهم النصوص وتفسيره وتأويله يخضع لهذه القواعد التي حددتها النبي - صلى الله عليه وسلم -. فهم النصوص يكون أولاً وفق القرآن الكريم بعضاً، وهذا الذي أشار إليه معاذ بن جبل - رضي الله عنه - في صدر الحديث، وهذا أعلى درجات التفسير أن يفسر القرآن بعضاً، ثم يفسر القرآن بالسنة، وهذه هي الدرجة الثانية التي أشار إليها معاذ بن جبل في الحديث، ثم يأتي بعد ذلك قوله: ”قال أجهد رأيي ولا آلو“، أي أقوال الصحابة، والصحابة كلهم عدول، وترتيبهم على ما جاء في كتب السنة والسير، من حيث الأفضلية، ودخول الإسلام والمكانة، ومن حيث التخصص كما هو مستقر عند

الفقهاء كالأحناف من حيث كون الصحابي محدث أو فقهيه إلى غير ذلك من الشروط التي تؤكد بصورة حاسمة خطورة وأهمية هذه المسألة. ثم يأتي بعد ذلك مرحلة فهم التابعين، والتي قصدها النبي – صلى الله عليه وسلم – بقوله: ”خَيْرُ الْقَرْوَنِ قَرْبَنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ“ الحديث.

فهذه آخر فترة تم اعتبار فهمها للنصوص مرجعًا يمكن التحاكم إليه في سوق الأدلة والاستدلال للقضايا ومنهجهم في تفسير الدين، وقضايا الإسلام، وهذا بنصوص ثابتة.

أما المراحل التالية لذلك، فقد تكلم فيها العلماء وفق شروط تكون في المجتهد، شروط لا تخرج عن أصول الدين وثوابته ومقاصده وقواعد اللغة وقواعد معلومة لأهل الاختصاص في كل فن، من حيث الزمان والمكان والتعارض والترجيح. إننا بهذا المنهج العلمي الرصين نكون قد حسمنا مجموعة من القضايا التي يمارس فيها الخلط واللغط المعرفي تحت مسميات التجديد والتطوير:

القضية الأولى: أن التجديد والتطوير يتعلق بفهم النصوص فقط، وليس النصوص- الشكل لا المضمون

—

القضية الثانية: أن فهم هذه النصوص مقيد بفهم معين لا يمكن أن يتقدم عليه فهم آخر، وهو الذي جاء في النصوص السابقة – تمت الإشارة إليه في الصفحات السابقة –، وعليه درج علماء الأصول والفروع والتفسير والتأويل، وتم وضع قواعد تتعلق بذلك في مواضعها، ومظانها: كتب الأصول (أصول الفقه- وأصول التفسير والتأويل، وأصول العقائد).

القضية الثالثة: إذا انتهينا من القضيتين الأوليتين، فإننا ننتقل إلى قضية ثالثة، وهي التفسير والتأويل الناتج بعد الحقبة الزمنية المخصوقة بالتحاكم إليها في فهم النصوص، فإن العلماء قد وضعوا له شروطًا وضوابطًا

محددة لم يتصدى لها الباب، وهو ما يدل على أن المسار ليس مفتوحاً لكل من أراد الولوج فيه، فالذى لا تتحقق فيه شروط الاجتهداد والعلمية لا يمكن أن يقدم على قضايا كالتجديد والتطوير وإن أصبح الأمر ضرورة من العبث، ومع ذلك فإن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة. القضية الرابعة: وهي تتعلق بقراءة النص وفق مناهج وافية أو تم استعارتها من الخارج، تحت مزاعم التجديد والتطوير، وهذه مسألة تحتاج إلى تفصيل، كالتالي:

بداية نحن كمسلمين لسنا ضد الأخذ عن الآخر في كافة صنوف المعرفة، ولدينا منهج مؤسس في ذلك منذ عصور قديمة، يعرف في كتب الأصول بمسألة "شرع من قبلنا"، على الخلاف الواقع فيها بين الأصوليين، إلا أنها تمنحنا مساحة من النقاش حول المعرفة التي ينتجهما الآخر، وإمكانية تناولها بالدراسة والتحليل. كذلك فإننا بحاجة إلى تحديد ماذا نأخذ وماذا ندع؟ وكيف نأخذ وكيف ندع؟ هذا القواعد والضوابط التي يمنحنا إياها التراث، والتي سطّرها علماء الأمة، وما زلنا نستخدمها في مسائلنا العلمية والمعرفية تؤكد لنا قضية غاية في الأهمية وهي أن التراث الإسلامي يتميز بتصحيح بعضه بعضاً، كما أنه لديه من المخزون المعرفي الذي يصنع للأمة مهادداً معرفياً في كافة المجالات، وبهذا يمكن البناء عليه في قضية التجديد والتطوير الديني الذي ننشده.

بناءً على ما تقدم فإذا أردنا تطوير الخطاب الديني في كافة المجالات فإن القضية بهذه الضوابط وتلك الأسس مدوحة، والكل مدعواً أن يلقي فيها بدلوه؛ حتى يستفيد منه الناس، بحيث يمكن أن يتكلم فيها عالم الاجتماع ويقدم للأمة رؤية تساعدها على النهوض المجتمعي، ويقدم لنا بدائل عن التفكك الاجتماعي، والسياقات التي أفرزتها العلوم في هذا يمكن في ضوءه بناء نظرية اجتماعية تتناسب مع رؤية الأمة والواقع من حولها، ففي مجال الأسرة، فإنه "يجب علينا تربية الأسرة والأولاد كما نري نري أنفسنا، وأجيال الأمة فهم جزء منهم" (26) إذ أن "أولادنا مستهدفون بالعواصف الفكرية والعواصف الشهوانية مفتوحة أمامهم، المغريات مفتوحة على كافة الجوانب" (27)

وتحديد الخطاب الديني في هذه النقطة يكون بتحصينهم من الشبهات والشهوات التي تستهدف بناء الأسرة من الأساس، وهذا يكون بتوضيح الطريق لهم وتحذيرهم من الانزلاق في المنحدرات الخطأ، فيوجد ”فارق بين معادة الجيل الجديد حيث أصبح مستهدفاً من الأعداء، وبين توعيه والأخذ بيده“⁽²⁸⁾ وهذا يقودنا بالضرورة إلى مرعاة الفوارق بين المجتمعات والأزمان، وبين أمراض عصرنا وأمراض العصر الحالي، ”فمن الخطأ المقارنة بين مجتمع لم يكن فيه الانفتاح بهذه الصورة ومجتمع آخر متاح فيه كل شيء؛ لذلك فهذا يحتاج إلى طرح جديد، ومواجهة مناسبة لهذه الأمور.“⁽²⁹⁾ فهذه قضية من القضايا الكبرى قضية تطوير الخطاب الديني المتعلقة بالأسرة حتى يستطيع التعامل مع التحديات المعاصرة بصورة مناسبة وصحيحة.

وإذا أردنا تطوير الخطاب الديني المتعلق بالعملية التعليمية فإن هذا يحتاج إلى تقديم رؤية تنطلق من تصور الأمة وأهدافها، وترتبط بين ماضيها وحاضرها، وتقدم تاريخها للأجيال القادمة والصفحات المشرقة فيه في صور من العوامل التربوية التي تساعدها في النهوض من جديد. هكذا بقية المجالات المعرفية والعلمية بحاجة إلى التطوير والتجديد، نحن بحاجة إلى تطوير الإنسان قبل كل شيء، وتطوير الإنسان يكون بإيقاده من الأخطاء والأفكار المنحرفة، والاستقامة الدائمة التي كان يطلبها النبي – صلى الله عليه وسلم – كل يوم في جميع صلواته، وعلى مدار حياته، بقوله: ”اهدنا الصراط المستقيم“^٥. [الفاتحة: ٥] فالصراط المستقيم لا يمكن للإنسان أن يتحققه في فترة معينة، بل يظل طيلة حياته يسعى إلى ذلك، حتى يلقى الله – عزوجل –، فكل العباد يشعرون بالقصير يوماً بعد يوم خصوصاً عندما يعمقون في العبودية، وهذا شأن المتقين.

أما التجديد الديني والذى دعى إليه النبي – صلى الله عليه وسلم – بقوله: ”أنتم أعلم بأمر دنياكم“ (30) فهذا نص صريح منفتح على كافة الاجتهادات فيما يتعلق بأمر الدنيا، ويخدم الأمة، فالإسلام لم يمنع من ذلك، بل دعى إلى الإبداع والإبتكار في كل شيء؛ حتى لا تكون الأمة عاجزة أو مقهورة تحت عدوها، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو العلم والمعرفة أو غيرها. إذا فهم الناس هذه الأمور على حقيقتها أدركوا أهمية التجديد والتطوير، ومكانته في الشريعة، من عوامل بعثها من جديد. الخاتمة والتوصيات وبعد فإن قضية تطوير الخطاب الديني وتجديده من القضايا التي تحتاج إلى معالجة دقيقة، وممارسة فاحصة؛ حتى نستطيع الخروج بمنجز معرفي حقيقي في هذا الصدد، ومن ذلك توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتعلق بهذا الموضوع.

أولاً: قضية التجديد وتطوير الخطاب الديني من القضايا القديمة الحديثة، التي بحث فيها علماء الأمة منذ وقت طويل، معتمدين في ذلك على قوله – صلى الله عليه وسلم –: ”إن الله يبعث هذه الأمة من يجدد لها أمر دينها“، لذك كانت هناك محاولات تجديدية قديمة، كتلك التي قدمها ”الغزالى“ و ”الجويني“ وغيرهم... كما أن هناك محاولات حديثة ومعاصرة، والفيصل في هذا الصدد هو تقديم قراءة جديدة للنصوص تتوافق مع تراث الأمة ومشروعها الحضاري، وفي الوقت نفسه تخدم واقع الأمة العملي والمعيشي.

ثانياً: لا يمكن أن يكون تجديد الخطاب الديني وتطويره إلا وفق مقاصد الأمة ورؤيتها الحضارية، ولا يمكن بمعزل عن تراثها ورؤيتها للكون والحياة، وهذه نقطة في مسار التجديد لمن أراد التصدي له.

ثالثاً: فارق بين محاولات التجديد والتطوير المحمودة، وبين الإدعاءات التي ترناها لذلك؛ وفق رؤية غربية عن الأمة تحت مسميات التجديد، والتنوير، وغير ذلك... فالمصطلحات لها دلالتها المحددة، ومن الخطأ إقحامها في معركة خاطئة.

رابعاً: الإسلام لم ولن يمنع التقدم والرقي والنهوض، لكن ضد الانسلاخ والتنكر لأصوله وجذوره، وبناءً عليه فإن التجديد يكون من داخله ووفق رسالته الخالدة، لذلك هو يرفض كل الأدوية التي لا تنبع منه، وإنما تفرض عليه.

خامساً: نحن بحاجة إلى التطوير الحقيقي الذي يخرج أمتنا من حالة الركود التي تعيشها، ويعيدها إلى ممارسة دورها الحضاري، في كافة الجوانب الشرعية والدينية التي تتعلق بحياة الروح، والجوانب الدنيوية التي تتعلق بحياة الناس، وهذا أمران لا غنى عنهما للبشر. التوصيات من التوصيات التي تحتاج إليها في هذا الموضوع، كالأتي: لابد من فهم التطوير والتجديد على أنه مجهود ذهني ومعرفي لا يمكن أن يمارسه أي شخص لديه ثقافة عامة، وإنما هو لأهل العلم في كافة المجالات المعرفية، ولذلك فنحن بحاجة إلى: تطوير وإنتاج المعرفة الحديثة التي تتناسب وروح العصر، كما أنها لا تخالف تعاليم الإسلام الحنيف. كذلك فإن التطوير يحتاج إلى جهد الأمة ككل على اختلاف مشاركيها؛ فبه يتتج التنويع والتلاقي المعرفي، وبدونه يكون التحizis وتأتي القراءات الخاطئة وغير الموضوعية. في عملية التطوير والتجديد نحن بحاجة إلى إعادة الإعتبار إلى المصطلحات والمفاهيم حتى يمكننا ضبط كافة المسائل والقضايا ووضعها في نصابها الصحيح.

الهوامش: (1) أحمد ابن فارس (مقاييس اللغة)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م (2) عبدالرحمن رجاء السلمي: منهج ابن الأثير في تناول الشاهد الشعري، ”المثل السائر نموذجاً“، كلية الآداب، بسكرة، الجزائر، يوليول 2016م (3) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، 1429 هـ – 2008 م (4) عبدالرحمن رجاء السلمي: منهج ابن الأثير في تناول الشاهد الشعري، ”المثل السائر نموذجاً“، كلية الآداب، بسكرة، الجزائر، يوليول 2016م، ص 178 (5) عبدالرحمن رجاء السلمي: منهج ابن الأثير في تناول

الشاهد الشعري، ”المثل السائر نموذجاً“، كلية الآداب، بسكرة، الجزائر، يوليوز 2016، ص 178 (6) ابن منظور: لسان العرب، ج 3 / 111 (7) ابن منظور: لسان العرب، ج 3 / 111 (8) عبدالعزيز الراجحي: شرح كتاب سنن ابن خزيمة، ج 9 / ص 22. (9) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1997 م.، ج 4 / 93 (10) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة (1) (11) ناصر بركه: أدبية السير الذاتية في العصر الحديث بحث في آليات اشتغال النصوص ومرجعياتها الفاعلة، 2013 ص 17 (12) ابن فارس: مقاييس اللغة (2) (13) المسلمين والغرب، معنى تجديد الدين، مجلة الوعي، العدد (129)، شوال 1418 (14) محمد عبد الرءوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 2 / ص 281 (15) صالح مفقودة، صبرينة رقاد: ملامح التجديد في شعر دعبدل بن علي الخزاعي، مجلة كلية الآداب، ع 22، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 276 (16) رواه أبو داود (رقم/4291) وصححه السخاوي في ”المقاصد الحسنة“ (149)، والألباني في ”السلسلة الصحيحة“ (رقم/599) (17) محمد عبد الرءوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 2 / ص 281 (18) عثمان محمد عثمان: أثر منهج التجديد عند الشيخ محمد عبده في رؤية عبد المتعال الصعيدي التنبوي، مج كلية الأداب، جامعة القاهرة، مجلد 81، 2021 م، ص 303 (19) حسان الهندي: أسباب دراسة السيرة، 10/11/2015 (20) حسان الهندي: شرح الأقتصاد في الأعتقداد، للإمام الغزالي، 2023/2/6 (21) حسان الهندي: شرح الأقتصاد في الأعتقداد، للإمام الغزالي، المرجع السابق. (22) الثوابت والمتغيرات، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2012 ص 4 (23) الثوابت والمتغيرات، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2012 (24) سنن أبي داود ت الأرنؤوط (7/17)، قال الحق، حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من جهة عبد الرحمن بن عمرو السلمي. وحجر مجهول، وقد توبعا كما بيناه في ”مسند أحمد“ (17142). وهذا الحديث قد صححه الترمذى والبزار فيما نقله عنه ابن عبد البر في ”جامع بيان العلم وفضله، والحاكم، وابن عبد البر والضياء المقدسى، والهروي، والذهبى، وابن رجب الحبلى في ”جامع العلوم والحكم“ 2/109 وقال ابن رجب: هو حديث جيد، من صحيح حديث الشاميين، ولم يتركه

البخاريُّ ومسلمٌ من جهة إنكاراً منهما له. وأخرجه ابنُ ماجه (44)، والترمذِي (2871) من طريق ثور بن يزيد، والترمذِي (2870) من طريق بحير بن سعد، كلاهما عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمر ووبيه، به. وأخرجه ابنُ ماجه (43) من طريق معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، به. وأخرجه ابنُ ماجه أيضاً (42) من طريق يحيى بن أبي المطاع، قال: سمعت العرياض بن سارية. ويحيى وإن صرخ بالسماع من العرياض واعتمده البخاري وجزم به في "تاریخه" أنكر حفاظ أهل الشام سمعاً منه، فيما ذكر المزي في "تحذیب الكمال"، وابن رجب في "جامع العلوم والحكم" 110/2، فالاسناد منقطع. قال ابن رجب: وقد روی عن العرياض من وجوه آخر. وله طريق أخرى عند ابن أبي عاصم في "السنة" (28) و (29) و (59)، والطبراني 18/623) من طريق إسماعيل بن عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن المهاصر بن حبيب، عن العرياض. وإن سناه حسن إن شاء الله تعالى. والحديث بهذه الطرق مجموعة لا شك أنه يرتقي إلى درجة الصحيح. (25) رواه البخاري، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، (3/171)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (4/1963).

(26) حسان الهندي: أسباب دراسة السيرة، 2015/11/10 م (27) المصدر السابق. (28) المصدر السابق. (29) حسان الهندي: أسباب دراسة السيرة، 2015/11/10 م (30) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا، على سبيل الرأي، ج 4/1836. المصادر والمراجع: أحمد ابن فارس (مقاييس اللغة)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م. (معجم اللغة العربية المعاصرة)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، 1429هـ - 2008م. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1997م. بسطامي محمد سعيد خير: مفهوم تحديد الدين، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة - المملكة العربية السعودية، 1433هـ - 2012م. الثواب والمتغيرات، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2012. عبد الرحمن رجاء السلمي: منهج ابن الأثير في تناول الشاهد الشعري، "المثل السائر نموذجاً"، كلية الآداب، سكرنة، الجزائر، يوليول 2016م محمد عبد الرءوف

المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.
المسلمون والغرب، معنى تجديد الدين، مجلة الوعي، العدد (١٢٩)، شوال ١٤١٨هـ، ابن منظور: (لسان العرب)، دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ – ناصر بركه: أدبية السير الذاتية في العصر الحديث بحث في آليات اشتغال النصوص ومرجعياتها الفاعلة، ٢٠١٣م. الدوريات والمحفلات: صالح مفقودة، صبرينة رقاد (ملامح التجديد في شعر دعبدل بن علي الحزاعي)، مجلة كلية الآداب، ع ٢٢، جامعة محمد خضرير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨. عثمان محمد عثمان (أثر منهج التجديد عند الشيخ محمد عبده في رؤية عبدالمعال الصعيدي التنويري)، مج كلية الأداب، جامعة القاهرة، مجلد ٨١، ع ٥، ٢٠٢١م.